

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٨٨

الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إثيوبيا	السيد أبيبي
	بولندا	السيد ليفتسكي
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غسري
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1835718 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ٠٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالصينية*): بما أن هذه هي أول جلسة علنية للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بإخلاص، بالنيابة عن مجلس الأمن، بسعادة السيد ساشا سيرجيو يورنتي سوليث، الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأنا على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير يورنتي سوليث ووفد بلده على ما أبدياه من مهارة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأتمنى لكم، سيدي، كل النجاح في توجيه الأعمال الأساسية التي يضطلع بها المجلس.

وأرحب بفرصة التواصل مع المجلس مرة أخرى بشأن الحالة في ليبيا وتقديم معلومات مستكملة عن القضايا والتحقيقات الجارية، وأوامر إلقاء القبض المعلقة والتعاون مع الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

وكما يذكر أعضاء المجلس، أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١١ أول أوامر إلقاء القبض فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وبعد أكثر من سبع سنوات، ما زالت ليبيا حالة يوليها مكتبي أولوية قصوى. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ثلاثة أوامر اعتقال إضافية في أعقاب طلبات قدمها مكتبي خلال هذه الفترة، ويواصل فريقي إحراز تقدم كبير على صعيد التحقيقات المتعلقة بجرائم مزعومة أخرى في ليبيا. ومنذ صدور تقريري الأخير (انظر S/PV.8250)، قمنا أيضا بتجريب نماذج تعاون جديدة مع الدول والمنظمات المهتمة، تتعلق بالجرائم المزعومة المرتكبة بحق المهاجرين أثناء مرورهم عبر ليبيا. ويأمل مكتبي تكرار نماذج التعاون هذه في حالات أخرى معروضة على المحكمة، وبالتالي مواصلة الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب.

أنتقل الآن إلى آخر المستجدات في القضية المرفوعة على السيد سيف الإسلام القذافي. وكما يعلم أعضاء المجلس، أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة في حزيران/يونيه ٢٠١١ أمرا بإلقاء القبض على السيد القذافي بتهمة اقتراف جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والاضطهاد. وقد صدر هذا الأمر بإلقاء القبض بخصوص مساهمة السيد القذافي، بوصفه رئيس وزراء ليبيا الفعلي، في خطة مشتركة لردع وقمع المظاهرات المناهضة لحكم معمر القذافي في عام ٢٠١١ بكل الوسائل الممكنة.

وفي ٥ حزيران/يونيه، في وقت سابق من هذا العام، قدم السيد القذافي طلب طعن في مقبولية الدعوى، دافعاً بأن قضيته غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية. ومن الأهمية بمكان

الإشارة إلى أن السيد القذافي يفيد في طلب الطعن، أنه في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أو ما يقارب هذا الموعد، أُفرج عنه من الاحتجاز لدى كتيبة أبو بكر الصديق في الزنتان، عملا بقانون من قوانين العفو. وذهب السيد القذافي أيضا إلى أنه لا يمكن مقاضاته في المحكمة الجنائية الدولية نتيجة إجراءات الدعاوى المحلية التي رفعت عليه في ليبيا.

وللأسباب المبينة في ردي الخطي على هذا الطعن في مقبولية الدعوى، المقدم في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أجبت بأن قضية السيد القذافي لا ما زالت مقبولة أمام المحكمة. وتقريري السادس عشر، الذي قدم إلى المجلس قبل أسبوعين، يبين بإيجاز استنتاجاتي. ويؤكد مكتبي أن السيد القذافي يجب أن يُعتقل ويسلّم إلى المحكمة. وإن هذا الطعنمعروضة على القضاء في الوقت الراهن وستُصدر الدائرة التمهيدية قراراً بشأنه في الوقت المناسب. ولذلك لن أستفيض في الوقائع والحجج القانونية المتعلقة بهذه المسألة المحددة.

أما فيما يخص تحقيقاتنا الجارية، فإن مكتبي يواصل إحراز تقدم كبير بشأن حالة ليبيا. ونواصل رصد السلوك الجنائي لأعضاء الجماعات المسلحة في ليبيا الذين قد تقع ضمن في اختصاص المحكمة أفعالهم الإجرامية المزعومة. فالجماعات المسلحة تستخدم العنف لفرض سيطرتها على مؤسسات الدولة، وترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتسيءُ معاملة المحتجزين وتستغلهم في سجون وأماكن احتجاز لا تخضع للقانون في جميع أنحاء البلد. وتمثل هذه الجماعات المسلحة تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار الطويلي الأجل في ليبيا. ولا نحصر التحقيقات التي نجريها على أي جماعة بعينها؛ بل ننظر في الجرائم المزعومة والمنصوص عليها في نظام روما الأساسي التي ارتكبتها الأطراف الفاعلة في جميع أنحاء أراضي ليبيا. ولا يمكن الإفصاح عن مزيد من المعلومات عن طبيعة هذه التحقيقات في الوقت الراهن بسبب طابعها السري. واستنادا إلى التقدم المحرز، يأمل مكتبي أن يكون بوسعه تقديم أوامر اعتقال جديدة فيما يتعلق بحالة ليبيا.

وأود أيضا أن أواصل التركيز على الجرائم المزعومة والمنصوص عليها في نظام روما الأساسي التي ارتُكبت بحق المهاجرين الذين يمرون عبر ليبيا. ويمكن للرحلات التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص أن تنقلب بين عشية وضحاها كابوساً حقيقياً يُصبحون فيه ضحايا أحلك جانب من جوانب الطبيعة البشرية، فيتم التربص بهم وتُستغل مواطن ضعفهم من دون أي اعتبار للأخلاق أو سيادة القانون. ويواصل مكتبي تلقي أدلة عن جرائم خطيرة ارتكبت بحق المهاجرين في ليبيا. وتشمل هذه الجرائم المزعومة القتل والعنف الجنسي والتعذيب والاسترقاق. وتماشيا مع ورقة السياسة العامة بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية التي أعددتها، والصادرة في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، فإن مكتبي يدرج منظوراً وتحليلاً جنسانيين في هذه التحقيقات وغيرها.

ويقر مكتبي بأنه للاستجابة بفعالية لهذه الجرائم الخطيرة، لا يجب التصدي لها في ليبيا فحسب، ولكن يجب على الشبكات الإجرامية التي تيسر هذه الأنشطة وتعمل خارج ليبيا أن تقدم إلى العدالة أيضاً. ولذلك، تقتضي معالجة شبكة الجرائم التي تزدهر في سياق الهجرة عبر ليبيا وضع استراتيجية متعددة المستويات والأطراف. وتحقيقا لهذه الغاية، يواصل مكتبي العمل بالتعاون مع مختلف الدول، بما فيها ليبيا، فضلا عن المنظمات الدولية لإنفاذ القانون. ويجري جمع وتبادل وتحليل المعلومات المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحق المهاجرين في ليبيا وبنموذج الأعمال المستخدم لاقتراف هذه الجرائم المروعة. وإننا نشارك في هذه الجهود المنسقة من منطلق التكامل وتماشياً مع الهدف ٩ من أهداف الخطة الاستراتيجية لمكتبي.

عملاً بنموذج التعاون هذا، تُبذل الجهود لتحديد الهيئات التي تكون في وضع أفضل للتحقيق في الجرائم المزعومة أو مقاضاتها وتحديد الدعم الإضافي الذي يمكن أن يقدمه الشركاء

الآخرون. والهدف هو سد فجوة الإفلات من العقاب على المستويات الوطنية وعبر الوطنية والدولية، ومحاسبة جميع أولئك الذين يرتكبون تلك الجرائم المزعومة. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن استراتيجية التعاون أثبتت فعاليتها. كما يواصل مكتبي الاستفادة من التعاون الممتاز الذي يتلقاه من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المدعي العام الليبي، ومكتبي ممتن لهذا التعاون.

كما يدرك الأعضاء أنه في إطار نظام روما الأساسي الخاص بالعدالة الجنائية الدولية، لا يزال اعتقال المتهمين وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لكي تحاكمهم، من أكثر المسائل صعوبة بالنسبة لمكتبي والمحكمة الجنائية الدولية ككل. ولا يمكن تحقيق العدالة للضحايا، مع عرقلة هدفي الوقاية والردع، ما لم يتم اعتقال المتهمين ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، لكي يقدموا للمحاكمة. وعلى خلاف ما يحث عليه أعضاء المجلس، ورغم الجهود المتضافرة التي بذلها مكتبي وقلم المحكمة، لم يتم تسليم أي متهم به في الوضع الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن السيد القذافي حر طليق، وعلى الرغم من إعلانه الإفراج عن نفسه بنفسه منذ عامين، إلا أنه لم يبد أي نية لتسليم نفسه إلى المحكمة أو إلى السلطات المختصة في ليبيا.

وفيما يتعلق بالسيد التهامي محمد خالد، الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الليبي، سيذكر المجلس أنه في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧، وبناءً على طلبي، أعلنت الدائرة التمهيدية علناً عن مذكرة أصلية مختومة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣ ولم تنفذ المذكرة رغم وجود ختم الدائرة التمهيدية عليها، منذ أكثر من أربع سنوات، رغم الجهود الدؤوبة التي بذلها قلم المحكمة ومكتبي. وكنت أتمنى أن يؤدي إلغاء مذكرة الاعتقال إلى تسهيل اعتقال التهامي وتسليمه للمحكمة. ومن المؤسف للغاية أن السيد التهامي لا يزال حرا طليقا.

وفيما يتعلق بقضية السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي، وهو قائد في لواء الصاعقة الذي ينشط في مدينة بنغازي وحولها، يذكر المجلس أنه في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة مذكرة توقيف ضده، بعد أن وجدت أسباباً معقولة للاعتقاد بأنه مسؤول جنائياً عن سبعة إعدامات أدت إلى مقتل ٣٣ شخصاً والسيد الورفلي هو متهم آخر من المحكمة الجنائية الدولية لم يتم توقيفه بعد وتسليمه إلى المحكمة.

وعلاوة على ذلك، ورغم الادعاءات المتكررة من الجيش الوطني الليبي بأن السيد الورفلي قد تم القبض عليه ويجري التحقيق معه، يُزعم أنه قتل ١٠ أشخاص آخرين في وقت سابق من هذا العام في ٢٤ يناير/كانون الثاني، في بنغازي. وكان رد فعلي تقديم طلب ثانٍ مختوم، للحصول على مذكرة توقيف للسيد الورفلي فيما يتعلق بهذا الإعدام المزعوم. وفي ٤ يوليو/تموز، أصدرت الدائرة التمهيدية أمراً ثانياً بالقبض على السيد الورفلي بتهمة جريمة حرب وقتل.

ويزعم أن السيد الورفلي قد ارتكب جرائم حرب. ويجب القبض عليه وتسليمه إلى المحكمة للإجابة على هذه الاتهامات الخطيرة. وستمنحه الإجراءات القانونية للمحكمة، كما هو الحال بالنسبة لكل متهمي المحكمة الجنائية الدولية، جميع حقوق الإجراءات القانونية المكفولة بموجب نظام روما الأساسي.

وتشير المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال التحقيقات الجارية، إلى أن السيد القذافي والسيد الورفلي في ليبيا، بينما يوجد السيد التهامي خارج ليبيا. وإذا سمح للهاربين من المحكمة الجنائية الدولية بأن يظلوا طلقاء، سيتم تقويض ولاية المحكمة في مجال محاكمة المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي الذي سيصاب بالإحباط جراء ذلك، وستصبح إحالة المجلس للوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، أمرا غير فعال. وسيواصل مكتبي القيام بدوره بموجب التزاماته بموجب

نظام روما الأساسي. كما يتحمل المجلس مسؤولية دعم هذا العمل بعد إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول الأطراف وغير الأطراف اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإلقاء القبض على هؤلاء الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب المساءلة الفعالة عن أفظع الجرائم، سيستمر الإفلات من العقاب في ليبيا، مما يتسبب في المزيد من المعاناة وعدم الاستقرار.

واسمحوا لي أن أشير إلى أنني رحبت كثيرا بعقد أول اجتماع بشأن صيغة أريا بشأن العلاقات بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية، الذي عقد في شهر تموز/يوليه عشية الذكرى السنوية العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي. وشاركت في رعايته مملكة هولندا والدول الأخرى في المحكمة الجنائية الدولية في المجلس، ووفر الاجتماع فرصة فريدة للتفكير في العلاقة المهمة بين مكتبي، وعلى نطاق أوسع، المحكمة والمجلس، وتقديم مقترحات بشأن سبل تقوية تلك العلاقة. وأود أن أكرر الإعراب عن امتناني لجميع الدول المشتركة في تقديم المشورة، والمجلس، وجميع من أسهم في هذه المناقشات المثمرة.

تسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى تحقيق العدالة المستقلة والنزيهة من خلال المساءلة الجنائية الفردية عن الجرائم الجسيمة التي تهدد سلام وأمن ورفاهية العالم، في محاولة لوضع حد للإفلات من العقاب والإسهام في منع ارتكاب مثل هذه الجرائم. وتتمثل المسؤولية الأساسية للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن تعمل مؤسستانا معا إذا أردنا تنفيذ ولايتينا المختلفتين، ومع ذلك تعززان بعضهما بعضا.

وأختتم بالإعراب عن تقديري للدعم المستمر لأعضاء المجلس فيما يتعلق بالعمل الصعب ولكن الأساسي الذي يضطلع به مكتبي فيما يخص حالة ليبيا. وخلال إحاطتي الإعلامية السابقة التي قدمتها في شهر أيار/مايو، أقر الكثيرون هنا اليوم بالعمل الهام الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في مجال التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة ذات الأهمية الدولية والإسهام في صون السلم والأمن. وعرض عدد من أعضاء المجلس دعمهم وتعاونهم فيما يتعلق باعتقال وتسليم الأفراد الذين يخضعون لمذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وهذا التعبير الحقيقي عن الدعم هو موضع ترحيب كبير. ومع ذلك، أدعو بكل احترام إلى استكمال هذه الكلمات بإجراءات حقيقية لدعم المحكمة الجنائية الدولية.

لقد مر حوالي ٢٠ عاما على اعتماد نظام روما الأساسي. ولا أزال أعتقد أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يجب أن يكون بالتأكيد إحدى المحطات التي يجب أن تفخر بها البشرية. ولدينا مع ذلك، الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، ويعد الدعم الحيوي للمجلس أمرا حيويا لتحقيق الإمكانات الكاملة للمحكمة الجنائية الدولية للتصدي للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم في العالم. وأنا أتطلع إلى الدعم الفعال للمجلس واتخاذه إجراءات ملموسة من أجل ضمان إسهام ولايتينا المنفصلتين، ولكن المترابطتين بشكل إيجابي في قضية إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والعدالة في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر المدعية بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة ديكسون (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم سيدي الرئيس، على تولي الصين رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتتمنى لكم المملكة المتحدة حظاً سعيداً خلال هذا الشهر.

وأود أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقديم إحاطة للمجلس عن تقريرها السادس عشر عن الحالة في ليبيا. ولا تزال المملكة المتحدة تدعم بشكل كامل

عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا للتصدي للإفلات من العقاب وضمان محاسبة المسؤولين عن أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي.

إن أحدث تقرير للمدعية العامة الأخير يبرز مرة أخرى الوضع المقلق في ليبيا. لقد كانت المملكة المتحدة واضحة عندما قالت بأن الوضع الراهن ليس خياراً مستداماً. إن الانقسامات السياسية المستمرة في ليبيا لا تفيد أحدا باستثناء بعض الجماعات المسلحة بعينها، التي احترفت الإجرام وأوجدت بيئة من الفوضى والتخويف والخشية، التي لا يزال الليبيون العاديون يعانون منها.

إن تزايد العنف في طرابلس منذ آب/أغسطس، وأعمال العنف المتفرقة الجارية المستمرة منذ وقف إطلاق النار في ٤ أيلول/سبتمبر، يسلط الضوء على هذه الحقيقة. يستحق هؤلاء المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الكثير من الأطفال، أفضل من ذلك. هناك حاجة ملحة إلى الخروج من حالة الجمود السياسي وإحلال السلام في ليبيا. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الأطراف، تحقيقا لتلك الغاية، أن تشارك بحسن نية في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة. يجب علينا أن نضمن عدم إفلات جميع مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك أعمال القتل غير القانوني، من العدالة.

لقد أيدت المملكة المتحدة بقوة قرارات في مجلس حقوق الإنسان بشأن زيادة المساءلة والدعوة إلى التحقيق مع من يرتكبون أعمالا في ليبيا ترقى إلى جرائم الحرب أو غير ذلك من انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومساءلتهم. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ أوامر القبض.

إن المملكة المتحدة ممتنة على إبلاغ المدعية العامة بآخر المستجدات في قضايا القذافي والورفلي وخالد، وتشير إلى أن مكتب المدعية العامة يعتقد أن الورفلي لم يعد قيد احتجاز الجيش الوطني الليبي، وأنه الآن طليق في ليبيا. وستواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى ومكتب المدعية العامة ومكتب المدعي العام الليبي في التحقيق في التقارير المروعة عن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، بما في ذلك تلك التي ترتكبها الميليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا وتلك المتعلقة بالمهاجرين الدوليين الذين يمرون عبر ليبيا.

ويزعم أن تلك الجرائم تشمل التعذيب والقتل والعنف الجنسي، بل واسترقاق المهاجرين. ويساورنا قلق بالغ من أن عدد المهاجرين في مراكز الاحتجاز قد استمر في الارتفاع، وستواصل المملكة المتحدة تقديم المساعدة إلى أولئك الذين يجدون أنفسهم في تلك المراكز. لقد قدمنا كذلك دعما محددا للمساعدة في حماية النساء والفتيات، استجابة للخطر المتزايد المتمثل في الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني في ليبيا. نحن ندرك أهمية إدراج مكتب المدعية العامة منظورا مراعيا للجنسانية في عمله، استنادا إلى وثيقة سياساتية بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية.

إن المملكة المتحدة داعم قوي ومبدئي للمحكمة الجنائية الدولية. وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للمدعية العامة وفريقها. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة على مساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى إرساء سيادة القانون في ليبيا. وسنواصل نحن، إلى جانب شركائنا الدوليين، العمل مع ليبيا لتزويدها بالدعم اللازم للتصدي للتحديات التي تواجهها.

السيد ليفِتْسْكِي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ أن هذه هي أول جلسة علنية لمجلس الأمن تحت القيادة الجديدة، أود أن أهنئ الصين على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. إننا نتطلع إلى العمل معكم، السيد الرئيس، في الأسابيع والأيام المقبلة.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك للإعراب عن تقديرنا العميق للسيدة بنسودة وفريقها على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى

مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. لقد قالت السيدة بنسودة للتو، إن هناك صلة بين عمل المحكمة الجنائية الدولية ومهمة مجلس الأمن، وهي صون السلم والأمن الدوليين، إذ لا سلام من دون عدالة. ومن ثم فإنني أشكر السيدة بنسودة مرة أخرى وأؤكد لها دعم بولندا المستمر لعملها.

وأشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على عرضها التقرير السادس عشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وقد جاء في خاتمة التقرير ما يلي:

”إن المساءلة عن الجرائم بموجب نظام روما الأساسي، والاحترام الكامل لسيادة القانون يشكلان جزءا لا يتجزأ من تحقيق السلام المستدام والاستقرار والتنمية في ليبيا... ولا يمكن السماح لدائرة العنف المروع والجريمة والإفلات من العقاب بالاستمرار من أجل الشعب الليبي وأمن واستقرار البلد والمنطقة.“

إننا نتفق تماما مع تلك العبارات، ونحن ممتنون لالتزام مكتب المدعية العامة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالأنشطة الإجرامية الخطيرة في ليبيا وبتحقيق العدالة لضحايا الجرائم الوحشية التي ارتكبت هناك. وتؤيد بولندا دعوة جميع الدول، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس، والجهات الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى العمل معا من أجل تحقيق تلك الأهداف. فهذا التعاون أمر حيوي في ضوء ما ورد من تقارير عن استمرار العنف وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض.

إننا نشعر بانزعاج شديد وقلق بالغ إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان. وتشمل تلك الانتهاكات والتجاوزات قتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وعمليات الإخلاء القسري المتكررة وتشريد مئات الأسر، وتقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، يزعم استمرار خطف الأشخاص واحتجازهم لفترات طويلة من دون تقديمهم لمحاكمة أو غيرها من الإجراءات القانونية، فضلا عن الجرائم، بما في ذلك القتل والعنف الجنسي وتعذيب المهاجرين الذين يمرون عبر ليبيا. إننا نكرر دعوتنا إلى إنهاء جميع أشكال الفظائع المرتكبة في ليبيا وإلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تدرك بولندا أن اعتقال وتسليم الأفراد الواردة أسماؤهم في مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وتسليمهم إليها يشكل خطوة حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة في ليبيا. ونلاحظ أن ليبيا لا تزال ملزمة وتتحمل المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد. غير أن بولندا تؤيد كذلك دعوة مكتب المدعية العامة جميع الدول إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل تنفيذ أوامر القبض وتسليم المذكورين فيها إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث سيخضعون لمحاكمة عادلة ومحايدة وعلنية على التهم الموجهة ضدهم. وكذلك نشدد على الحاجة إلى التعاون مع المكتب بشأن طائفة واسعة من الأنشطة الأخرى، التي تشمل، في جملة أمور، احتجاز الأدلة، وإجراء مقابلات مع الشهود وتجميد الأصول.

إن بولندا تقدر هذا التعاون، بما في ذلك تعاون مكتب المدعية العامة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ومكتب المدعي العام الليبي والعديد من الدول والمنظمات ومجموعات المجتمع المدني. وسعدنا كثيرا أن نسمع من السيدة بنسودة بشأن تعاونها الجيد مع مكتب المدعي العام الليبي، وهو أمر جدير بالثناء والتشجيع. إذ يمكن له، من بين أمور أخرى، أن يعزز جهود التحقيق، وربما يردع ارتكاب مزيد من الجرائم ويساهم في تحسين الحالة في ليبيا وخارجها. ونشجع على مواصلة تطويره، وندعو جميع الأطراف إلى دعم العملية السياسية والعمل من أجل تعزيز سيادة القانون وتحقيق السلام في ليبيا.

وتظل بولندا تلتزم بالتعاون الكامل مع المحكمة والمدعية العامة، على النحو المطلوب في الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يحيل الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونكرر دعوة مجلس الأمن جميع الدول والمنظمات الإقليمية المعنية والمنظمات الدولية الأخرى إلى القيام بذلك بغية تعزيز السعي إلى تحقيق العدالة والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين لأنه – وأود أن أكرر – لا سلام بدون عدالة. ذلك هو السبب في أن بولندا يسرها جدا مواصلة دعم مكتب السيدة بنسودة ويسعدها مشاركتها في عقد الاجتماع بصيغة آريا بشأن الصلة بين عمل المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن في تموز/يوليه.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا خلال هذا الشهر.

كما أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية بشأن جهودها عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لمقاضاة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في ليبيا.

وقبل سبع سنوات، وفي مواجهة الفظائع المروعة التي كان يرتكبها نظام معمر القذافي، أحال مجلس الأمن بالإجماع الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. واليوم، تغير الكثير في ليبيا، ولكن استمر الحال على ما هو عليه، فالليبيين ليسوا في مأمن من العنف أو النزاع أو عدم الاستقرار. وفي الشهر الماضي تحديدا، تعرضت المؤسسة الوطنية للنفط، إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية الحيوية في ليبيا، لهجوم من قبل إرهابيين. وفي الشهرين الماضيين، قتل أكثر من ١٠٠ شخص في اشتباكات في طرابلس وحولها. كما أصيب مئات آخرون ونزح الآلاف – وكل ذلك بسبب الأعمال غير المقبولة التي قام بها المفسدون للعملية السياسية في ليبيا.

وقد أدانت الولايات المتحدة بقوة أعمال العنف الأخيرة في طرابلس. ولا يمكن أن تستمر العملية السياسية تحت تهديد العنف، ويجب احترام وقف إطلاق النار في طرابلس. وكما قلنا مرات عديدة من قبل في إحاطات بشأن الحالة في ليبيا، فإن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد خطيرة ويجب أن يقدم مرتكبو العنف إلى العدالة. يجب أن يخضع سيف الإسلام القذافي والتهامي محمد خالد، الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الليبي سيئ السمعة، للمساءلة عن جرائمهما، بما في ذلك قتل واضطهاد مئات المدنيين والتعذيب المزعوم لأفراد يُعتقد أنهم أعداء لنظام القذافي. كما نكرر دعوتنا للسلطات الليبية المختصة أن تكفل مساءلة الرائد الورفلي عن أعمال القتل غير المشروع المزعومة.

ونكرر تحذيرنا بأن أولئك الذين عبثوا بالأمن في طرابلس أو في أي مكان آخر في ليبيا سيخضعون للمساءلة عن أفعالهم. وكما قلت أمام المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8341)، ينبغي ألا يسمح لحفنة من المفسدين السياسيين بإحباط عملية تحقيق ليبيا أكثر أمنا واستقرارا. إن استمرار هذا النوع من القتال يجعل الناس في جميع أنحاء البلاد عرضة لخطر العنف على أيدي المجرمين والإرهابيين.

والولايات المتحدة لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء هشاشة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، الذين يتعرضون لهجمات مهربي البشر والمتجرين بهم. ويجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ونشجع حكومة الوفاق الوطني على مواصلة الجهود الرامية إلى إخضاع أمثال هؤلاء الأفراد للمساءلة، بما في ذلك أي مسؤولين حكوميين متواطئين. ونرحب أيضا بالإجراء الذي اتخذه المجلس في حزيران/يونيه بتحديد ستة أشخاص متورطين في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في ليبيا لمعاقبتهم. ويسر الولايات المتحدة أنها نفذت عقوبات متزامنة ضد الأفراد الذين يهددون سلام وأمن واستقرار ليبيا.

ونرحب كذلك باتخاذ المجلس بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر القرار ٢٤٣٧ (٢٠١٨)، الذي يأذن للدول الأعضاء بمواصلة التفتيش والاستيلاء على السفن الضالعة في الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم قبالة سواحل ليبيا. وتتطلع الولايات المتحدة إلى استمرار التعاون مع السلطات الليبية والزملاء أعضاء مجلس الأمن والحلفاء الآخرين لمكافحة آفة الاتجار بالبشر وتهريبهم في ليبيا وفي جميع أنحاء العالم. واسمحوا لي أن أكرر ما قالته السفيرة هيلي – لا مكان في عالمنا لمثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وعند النظر إلى المشهد الواسع حيث توجد ليبيا اليوم، لا يزال هناك عمل كثير يجب القيام به لإحلال سلام دائم ومستقر. ومن المناسب في هذا الإطار اليوم التأكيد على الدور الحاسم للمساءلة في تحقيق ذلك الهدف. يجب ألا يُسمح للإرهابيين والجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية بالعمل دون عقاب. ويجب مساءلة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات والفظائع الصارخة، ليس من أجل تحقيق قدر من العدالة للضحايا فحسب، بل ولإرسال إشارة إلى جميع المسيئين في المستقبل بأن هذه الجرائم لا يمكن التسامح معها.

والولايات المتحدة ملتزمة بإحقاق العدالة في ليبيا. ونحن ما زلنا شريكا ثابتا لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الأمن والشركاء الدوليين في العمل صوب ذلك الهدف ونحو ليبيا أكثر سلما وازدهارا.

ختاما، أكرر شواغل الولايات المتحدة بشأن نشاط المحكمة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان وفي الضفة الغربية وفي غزة. بما في ذلك اعتراضنا على أي تحقيقات أو أي نشاط آخر للمحكمة فيما يتعلق بأفراد من الولايات المتحدة أو أفراد إسرائيليين.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): سيدي الرئيس، يمكنكم أن تعتمدوا على دعم فرنسا لرئاستكم هذا الشهر.

أشكر المدعية العامة بنسودة وأفرقتها على تقريرهم والإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم. وبما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي، تود فرنسا أن تؤكد من جديد دعمها التام والكامل للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما أكده الرئيس إيمانويل ماكرون بقوة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/73/PV.6). يجب أن تكون المحكمة قادرة على العمل وممارسة صلاحياتها دون عائق، بطريقة مستقلة ومحايدة، في إطار نظام روما الأساسي. وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا مجددا دعمها للمدعية العامة في تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يحيل الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. كان هذا هو اقتناعنا آنذاك، ولا يزال كذلك اليوم. فأي سلام دائم في ليبيا يتطلب إحقاق العدالة لجميع الضحايا. والمحكمة تضطلع بدور حاسم في هذه المسألة.

إن ليبيا اليوم في حالة هشة ومتقلبة، كما يتضح من الاشتباكات بين الميليشيات في طرابلس في أواخر آب/أغسطس، والهجوم على الهلال النفطي في حزيران/يونيه. والنهب الاقتصادي يهدد العملية السياسية وخروج البلد من الأزمة. كما أن الحالة الإنسانية تبعث على القلق، لا سيما حالة المشردين داخليا والمهاجرين واللاجئين.

وعلى الصعيد السياسي، يحتاج الليبيون إلى أن تفتح لهم الآفاق. والشعب الليبي يريد الانتخابات. وكان التحمس لتسجيل الناخبين والنجاحات الأولية للانتخابات البلدية واضحا في هذا الصدد. وفي هذا السياق، يجب أن نواصل عملنا على مسارين. الأول، الذي يجب أن يظل أولويتنا، هو مكافحة جميع أولئك الذين يعرضون التوازنات السياسية الهشة للخطر ويستغلون الوضع لتحويل الموارد الاقتصادية الليبية؛ والثاني هو الدعم الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد غسان سلامة، من أجل النهوض بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا. ونثني عى الجهود الشخصية للأمين العام والإسهام القيم لممثله الخاص.

وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما في ٢٩ أيار/مايو في باريس من قبل الأطراف الفاعلة الرئيسية الليبية. والامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها أساسي لتجاوز الوضع الراهن، الذي لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد عدم الاستقرار. ومؤتمر باليرمو الذي جرى تنظيمه في إيطاليا من شأنه أن يتيح متابعة تلك الالتزامات بحضور أصحاب المصلحة الليبيين. ولا بد من دعم كل هذه الجهود وإظهار وحدة حقيقية لتشجيع الليبيين للحفاظ على المسار الذي حدده الممثل الخاص غسان سلامة. ويجب أن نفرض عقوبات على من ينفذون هجمات على طرابلس، كما طلب منا الممثل الخاص أن نفعل. وإلى جانب هذه الملاحظات العامة، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات أكثر تحديدا.

أولا، تتطلب التحقيقات الجارية لمكتب المدعي العام التعاون التام والكامل من جميع أصحاب المصلحة. وتعاون السلطات الليبية مع المحكمة أمر أساسي في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان تعزيز تعاون جميع الدول المعنية، سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، من أجل تقديم الدعم الطويل الأجل الذي يحتاجه المدعي العام. وكما تشير المدعية العامة في تقريرها، فإن هذا التعاون يمكن أن يتم من خلال وسائل مختلفة، مثل ضبط الأدلة وتجميد أصول معينة، وبطبيعة الحال، اعتقال وتسليم الفارين. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي للدعم والتعاون المقدمين لمكتب المدعية العامة من البعثة والمدعي العام الليبي.

ثانيا، فيما يتعلق بعناصر التقرير المتصلة بالتحقيقات الجارية، فإن فرنسا تأسف لعدم تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة حتى الآن. ومن المهم أن تنفذ أوامر الاعتقال تلك. وأكرر التأكيد على أهمية التأكد من أن جميع الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في ليبيا منذ عام ٢٠١١، وتلك التي ما زالت ترتكب اليوم، بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش، يمكن التحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها.

ثالثا، وهي النقطة الأخيرة، نرحب بالاهتمام الذي توليه المدعية العامة فيما يتعلق بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار في ليبيا. ونرحب بالنهج الصارم الذي يتخذه مكتب المدعية العامة. ونأمل أن يتيح ذلك مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين على نحو فعال. وقد أكد مجلس الأمن مرارا على أهمية ملاحقة ومحاكمة مرتكبي تلك الأفعال. كما يجب أن يضطلع المجلس بمسؤوليته عن طريق فرض جزاءات فردية، في إطار نظام الأمم المتحدة الحالي، ضد المسؤولين عن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وستواصل فرنسا المشاركة بنشاط مع شركائها في هذا الاتجاه.

في الختام، إن الحالة في ليبيا تبرز مرة أخرى حلقة مفرغة من الإفلات من العقاب وعدم الاستقرار. وهذا الواقع يقتضي منا الرد على التحديات التي تواجه الشعب والسلطات الليبية. ويجب التصدي لتلك التحديات من خلال التعاون الفعال مع المحكمة وبدعم من مجلس الأمن.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، يود وفد بلدي أن يهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونؤكد لها دعمنا الكامل في أداء مهامها. ونهنئ بوليفيا أيضا على حسن رئاستها في الشهر الماضي.

ويشكر بلدي المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات عن عمل المحكمة في القضايا المتعلقة بالحالة في ليبيا. وتؤكد كوت ديفوار مجددا، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، دعمها الكامل للجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية بغية تعزيز العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا وفي جميع أنحاء العالم.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في ليبيا بعد انقضاء ما يزيد على سبع سنوات من الأزمة. ومنذ ٢٦

آب/أغسطس أصبح السكان المقيمون في طرابلس ضحايا أبرياء لتجدد القتال بين الميليشيات والجماعات المسلحة. ويعطي وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٤ أيلول/سبتمبر بصيص أمل يجب الحفاظ عليه. تحقيقا لتلك الغاية، تحث كوت ديفوار المجتمع الدولي على العمل على توطيد الهدنة الحالية وتهيئة الظروف التي تمكّن من تفادي تجدد الاشتباكات بين الفصائل المسلحة.

وعلى الرغم من عدم استقرار الحالة الأمنية في البلد، ترحب كوت ديفوار بالإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني الليبية التي تبدي عزما في التزامها بالعملية المفضية إلى تنظيم انتخابات حرة، شفافة وذات مصداقية. ولا شك أن هذه الانتخابات تعدُّ خطوة هامة في بناء سيادة القانون، فضلا عن استعادة السلام والاستقرار الدائم في ليبيا. وأود أن أثني على الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا، السيد غسان سلامة، على جهوده وأؤكد له تأييدنا الكامل.

ولا تزال كوت ديفوار ملتزمة التزاما راسخا باحترام حقوق الإنسان ومبدأ المساءلة. ولدينا إيمان راسخ بأن مكافحة الإفلات من العقاب هي الشرط الأساسي لنجاح عملية المصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن تقديره للجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة للوفاء بمطلب العدالة الذي لن يتحقق بدونه السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا. ونؤيد بقوة المدعية العامة ومكتبها، ونثني على حسن عمل المحكمة الجنائية الدولية خلال الـ ٢٠ عاما الماضية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب.

ويرحب بلدي أيضا بالقرار الذي اتخذته المدعية العامة للنظر في توسيع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بحق المهاجرين. ولذلك القرار ما يبرره بالنظر إلى حالات التعذيب والاغتصاب وبيع المهاجرين الخادشة لضميرنا الجماعي. تحقيقا لتلك الغاية، تحث كوت ديفوار السلطات الليبية على التعاون البنّاء مع مكتب المدعية العامة لتمكينه من النظر في الادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ليبيا. ونحثها على تذليل محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم الخطيرة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وبرغم الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لاستعادة سلطتها في جميع أنحاء ليبيا، فإن عدم استقرار الحالة الأمنية وضعف القدرات المؤسسية يؤثران سلبا على إنشاء المؤسسات القادرة على كفالة سيادة القانون والامتثال للالتزامات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وليست الصعوبات التي تواجهها المدعية العامة في تنفيذ العديد من الأوامر بإلقاء القبض سوى عرض من أعراض الطابع المعقد للبيئة السياسية والأمنية في ليبيا.

وعليه، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى مواصلة الدعم المتعدد الأوجه لحكومة ليبيا لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإنشاء آليات لمساءلة الأفراد أو الجماعات المسلحة المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وختاما، يؤكد بلدي مجددا تأييده للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لاستعادة السلام والاستقرار في ليبيا.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي الصين رئاسة مجلس الأمن، وأؤكد لكم مجددا دعم وفد بلدي وتعاونه معكم في ضمان النجاح في المهام الهامة التي تضطلعون بها. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر وفد بوليفيا والسفير يورنتي سوليث وفريقه على النتائج الكبيرة التي حققاها خلال الشهر الماضي. ونرحب بجلسة اليوم والإحاطة الهامة التي قدمتها المدعية العامة فاتو بنسودة. ونود أيضا أن نؤكد لها دعمنا الكامل للعمل الصعب الذي يؤديه فريقها في ليبيا.

وتشعر بيرو ببالغ القلق إزاء الحالة الخطيرة واستمرار أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بالرغم من وقف إطلاق النار الذي ترعاه الأمم المتحدة. ونأسف لهشاشة وضع عشرات الآلاف من المشردين داخليا، ونطالب بالتحقيق في مختلف الادعاءات بارتكاب الجرائم الفظيعة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس – بصفته المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين – إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة تلك التي يتعين فيها ضمان تحقيق العدالة والمساءلة. ومن الواضح أن عمل المحكمة يتسم بالتعقيد ويتطلب التعاون الكامل من جميع الدول، بما في ذلك من قبل السلطات المحلية. بالتالي، وعلاوة على الإشادة بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام الليبي، فلا مناص من تذكير السلطات الليبية بالتزامها القانوني بتنفيذ الأوامر بإلقاء القبض الصادرة عن المحكمة.

ونرى أيضا أنه وفي حين يتسم عمل المحكمة الجنائية الدولية ببالغ الأهمية في منع الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم المرتكبة، فإن ولايتها تكمل أيضا مسؤولية فرادى الدول عن حماية سكانها. ويشمل ذلك، الالتزام بالتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الفظيعة ومقاضاتهم ومعاقبتهم. في ذلك الصدد، وعلاوة على كونه التزاما، ينبغي أيضا فهم تعاون السلطات الوطنية مع المحكمة باعتباره فرصة لتعزيز العدالة وسيادة القانون في المجالين المحلي والدولي. ويعني ذلك تعزيز الثقة في المؤسسات القضائية وفعالية ردعها.

ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لبلد مثل ليبيا التي لحق بها الضرر من جراء الإرهاب والنزاعات التي تسببها كيانات بعينها مثل تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به، بما في ذلك جماعة بوكو حرام التي تسيطر على مناطق من الأراضي الليبية ولا يستبعد تورطها في تهريب المهاجرين. وبالتالي، فإننا ندعو مكتب المدعي العام على تقييم هذه الحالات وصلتها المحتملة مع الإجراءات الجارية. ونرى في ذلك الصدد أيضا أن من الضروري إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل لاستئناف عملية سياسية جامعة يمسك بزمامها الليبيون وتتولى تيسيرها وقيادتها الأمم المتحدة.

وعليه، نود أن نشدد على العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويعني ذلك حاليا إنهاء العنف الذي تصاعدت وتيرته مؤخرا في طرابلس وهو ما يجب شجبه والتصدي له، ومواصلة العمل على اتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى توفير الحماية الفعالة للسكان، وخاصة المدنيين، فضلا عن التصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونرى أنه ينبغي أن يكون ذلك محورا للحوار بين القادة والفصائل السياسية الرئيسية، مثلما كان الحال مع المساعي الحميدة للبعثة طوال هذه العملية. ويجب أن تسود بين الأطراف حسن النية وروح التفاهم واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي أول جلسة مفتوحة لمجلس الأمن تحت قيادتكم، سيدي، فإنني أتمنى للرئاسة الصينية للمجلس كل النجاح في مساعيها في هذا الشهر، وهي تتخذ هذا الموقف الدولي الهام، وأؤكد لكم دعمنا الكامل.

ونتوجه بالشكر أيضاً إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية الهامة. ونحيط علماً بالتقرير السادس عشر للمدعية العامة وبالمعلومات المستكملة عن الأنشطة المتعلقة بالحالة في ليبيا، وهي للأسف ليست مشجعة بهذه الدرجة.

ويؤدي استمرار عدم الاستقرار السياسي والحالة الأمنية الهشة والانهيار في سيادة القانون إلى تهيئة أرض خصبة لتزايد إفلات الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية من العقاب. وفي هذا الصدد، نود أن نناشد جميع الدول أن تعترف بأن الإرهاب يشكل تهديداً للسلام والأمن في ذلك البلد وغيره من البلدان وبأنه يؤثر سلباً على التنمية المستدامة والمجال الإنساني. ومع ذلك، يستمر ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق

الإنسان ضد المدنيين والفئات السكانية الضعيفة. ويعاني الآلاف من المهاجرين واللاجئين في ليبيا من انتهاكات ومن الاحتجاز في ظروف لاإنسانية.

وتعيد كازاخستان التأكيد على موقفها بأن وجود حكومة فعالة وذات مصداقية أمر حاسم لتوطيد التزام ليبيا باستعادة سيادة القانون وتعزيزها، وكذلك استعادة قدراتها في هذا الخصوص، وللتصدي للإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، لا يزال دعم المجتمع الدولي المقدّم إلى ليبيا حيوياً لاستعادة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد. ويتطلب تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن على هذا النحو توحيد جميع المؤسسات الوطنية وإعادة بنائها، بما في ذلك السلطات السياسية وقوات الأمن والدفاع. وللأمم المتحدة دور أساسي في تلك العملية، ونؤكد مجدداً دعمنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سلامة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في إدارة أعمال المجلس لهذا الشهر. ونشكر زميلنا، سعادة سفير بوليفيا، والوفد البوليفي على رئاسته المتميزة لأعمال المجلس في الشهر الماضي. وأتقدم بالشكر للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها القيمة حول مضمون التقرير السادس عشر للمدعية العامة المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن دولة الكويت تجدد ترحيبها بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية والهادفة لتحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب وفقاً لما نص عليه القانون الدولي، ونشيد هنا بالتقدم المحرز من قبل مكتب المدعي العام رغم التحديات الكبيرة التي تواجه مساعيه في تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه لرصد وتقديم مرتكبي الجرائم والانتهاكات إلى العدالة، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية الصعبة والدقيقة التي تمر بها ليبيا، من انتشار مكثف للسلاح وتواجد موسّع للمليشيات المسلحة وتنامٍ ملحوظ للجماعات الإرهابية.

ونشاطر السيدة بنسودة قلقها من تصاعد وتيرة الاشتباكات المسلحة التي وقعتْ مؤخراً في العاصمة الليبية طرابلس، والتي خلفتْ عدداً كبيراً من الضحايا، ولا يفوتنا هنا الإشادة بالدور الكبير الذي لعبته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ممثلة برئيسها، الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا السيد غسان سلامة، في التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار هناك والذي كان له الأثر الإيجابي في وقف حدة التدهور الأمني.

كما نُعرب عن قلقنا لما ورد في تقرير المدعية العامة حول الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المهاجرون في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب، والتي تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، مجددين إدانتنا لهذه الممارسات وبأشد العبارات.

لا شك في أن المسؤولية لتحقيق العدالة على كافة الأراضي الليبية تقع على عاتق السلطات الليبية عبر ممارسة سيادتها وولايتها القضائية. وبموجب المادة ١ من نظام روما الأساسي، يتوجّب على المحكمة الجنائية الدولية مراعاة الاختصاصات القضائية والجنائية الوطنية في ليبيا حيال القضايا التي تنظر فيها المحاكم الليبية، وذلك بهدف تحقيق التكامل المرجو بينها وبين القضاء الوطني الليبي، وذلك بوصفها محكمة مكمّلة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية.

وفي الوقت الذي تُدرك فيه دولة الكويت حجم التحديات الأمنية في ليبيا والتي تؤثر بدورها على عمل خبراء المحكمة في إجراء التحقيقات اللازمة، نشيد بالتعاون الملحوظ من السلطات الليبية مع المحكمة والمدعية العامة وبما يتماشى مع منطوق القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)،

ونرحّب بالتعاون الذي تقدمه مجموعة كبيرة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مع مكتب المدعي العام للمحكمة، والذي سيسهم في زيادة فاعلية التحريات والتحقيقات التي يجريها المكتب بغية تحقيق الولاية المنوطة به.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم للحكومة الليبية في مساعيها لبلورة استراتيجية شاملة للتصدي للجريمة والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة اللازمة لها لتمكينها من إنفاذ أسس العدالة وإرساء سيادة القانون، والذي سيسهم بالإيجاب نحو تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، نجدد تقديرنا للأعمال الهامة التي تقوم بها المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، وأعضاء مكتبها من أجل تنفيذ ولايتها المتعلقة بالتحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أنضم إلى بقية زملائي في تهنئتكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأتمنى لكم كل النجاح، ونؤكد من جديد دعم وفد بلدي الكامل لضمان لتحقيق تلك الغاية. وأود أيضاً أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم في الشهر الماضي. ونشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على تقريرها ونعرب لها ولأعضاء فريقها بالكامل عن دعمنا الثابت لهم في عملهم الهام.

برهنت المحكمة الجنائية الدولية، بعد انقضاء ١٥ عاماً على وجودها و ٢٠ عاماً على توقيع نظام روما الأساسي، على قدرتها على حل القضايا المعقدة وفي السيناريوهات الحساسة. ولذلك، ودون المساس بملاحظاتنا بشأن التقدم المحرز في القضايا التي ننظر فيها اليوم، نعرب عن تقديرنا للعمل الذي ما فتئت المحكمة الجنائية الدولية تضطلع به منذ عام ٢٠١١ امتثالاً للإحالات المقدّمة إليها بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وفي هذا الصدد، وحتى تكون المحكمة قادرة على الاضطلاع بولايتها وتجنب الإفلات من العقاب، فإن من المهم للغاية أن تبذل السلطات المختصة في ليبيا وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي كل جهد ممكن للتعاون. ونكرر التأكيد على أن جميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت طرفاً في نظام روما الأساسي، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراءات وعن المساعدة على تيسير عمل المحكمة.

ونحيط علماً على النحو الواجب بالتقرير المقدم من مكتب المدعي العام وبالأنشطة التي اضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الحوادث والمخالفات المحيطة بقضية السيد الورفلي، الذي أصبح الآن موضع أمرين بإلقاء القبض صادرين عن المحكمة الجنائية الدولية، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، بتهم تتعلق بإعدام ٤٣ شخصاً على الأقل بإجراءات موجزة في مدينة بنغازي. ونشير إلى أنه يُقال، وفقاً لتقارير صادرة عن الجيش الوطني الليبي، إن السيد الورفلي قد اعتُقل ويخضع للتحقيق من قبل المدعي العام العسكري. ومع ذلك، يبيّن تقرير المدعية العامة أن السيد الورفلي لا يزال طليقاً، حسبما يُزعم، وأنه يخدم في الجيش الوطني الليبي.

وعلاوة على ذلك، نشير ببالغ القلق إلى أن أوامر الاعتقال لم تُنفّذ، على الرغم من أنها لا تزال سارية. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ جميع أوامر الاعتقال المعلّقة بحيث يتسنّى للمحكمة الوفاء بولايتها والاضطلاع بعملها على نحو فعال. وتصبح فكرة العدالة الجنائية العالمية ذات صلة في هذه السيناريوهات تحديدا وتغدو الحاجة جلية إلى ضمان الطابع العالمي لنظام روما الأساسي.

وعلاوة على ذلك، فإن ما ورد في تقرير المدعية العامة عن تفاقم أعمال العنف والإعدام خارج نطاق القضاء والقتل وحالات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والاشتباكات المسلحة يشهد على الحالة الحساسة التي لا يزال الشعب الليبي يمر بها. ويتجلّى ذلك بصورة أوضح بالنظر إلى أنه، منذ بداية هذا العام، لقي أكثر من ٤٠٠ شخص حتفهم في حوادث تبادل إطلاق النار وأعمال القصف وتفجيرات الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وهو ما تسبب أيضا في نزوح زهاء ٦٠٠ ٣ شخص من المناطق التي زادت فيها حدّة الاشتباكات.

ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء تواتر التقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق المهاجرين الذين يتعرضون للاغتصاب والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والحرمان من المساعدة الطبية والاحتجاز التعسفي. وكما أشير إلى ذلك عن حق، فإن تلك الحالة حالة معقدة تتطلب نهجا استراتيجيا متعدد الأبعاد بشأن التعاون مع الدولة الليبية.

ونحن على يقين من أن التحقيقات بشأن تلك الانتهاكات التي يقوم بها مكتب المدعية العامة في سياق مبدأ التكامل لن تساعد على تحديد هوية الجناة فحسب بل إنها، إن كانت تلك الانتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية، ستفعل الولاية القضائية للمحكمة بغية محاكمتهم. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء ويثني على تعاون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع مكتب المدعية العامة وما تقدمه إليه من مساعدة مستمرة هـ. ونغتنم هذه الفرصة من أجل تشجيعها على مواصلة التعاون بفعالية.

وإضافة إلى تلقي التقارير الدورية بشأن القضايا التي ذكرتها، يجب كفالة حالات الطوارئ المالية لضمان استمراريتها وفعاليتها. وينبغي أن تقدر المنظمة والدول الأعضاء بوجه عام التكاليف التي تتكبدها المحكمة الجنائية الدولية لمواصلة التحقيقات والمحاكمات في نطاق ولايتها القضائية، ولا سيما عندما نلاحظ أن العديد من الدول - بما في ذلك أعضاء المجلس - لم تنضم بعد إلى النظام الأساسي ولا تسهم في إجراء التحقيقات. وتحقيقا لهذه الغاية، نوصي بأن يدرج مكتب المدعية العامة في تقريره نصف السنوي المقبل قائمة بالتكاليف التي تتحملها المحكمة الجنائية الدولية - ومكتبها بشكل خاص - للاضطلاع بأنشطتها في ليبيا.

إن المحكمة الجنائية الدولية تعهد عالمي يهم جميع الدول. ومهمتها جزء لا يتجزا من الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة الجنائية الدولية والسلم والأمن واحترام حقوق الإنسان وضمانات مراعاة الأصول القانونية. ومن هذا المنطلق، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي هذا العام، نغتنم الفرصة لنفكر في فعالية المحكمة وما إذا كان النموذج المتصور يشمل توقعاتنا فيما يتعلق بالتعاون والشمولية. ويتمثل ذلك الهدف في تعزيز وتحسين قدرات المحكمة وتشكيلها بغية تعزيز المساءلة والعدالة الدولية في وقت مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي تحديدا، وكذلك القانون الدولي الإنساني، موضع شك.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن قلقه بشأن الشكاوى العامة المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات السابقة لمكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية التي تتعلق تحديدا بالتحقيقات الجارية في ليبيا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وبالنظر إلى النزاهة والشفافية اللتين تتسمان بأهمية قصوى بالنسبة للمحاكم الدولية، نرى أنه من الملائم أن يقوم مكتب المدعية العامة بتقديم لمحة عامة عن نطاق وصدق تلك البيانات في تقريره القادم، نظرا لأن نزاهة المحكمة ضرورية لضمان مصداقيتها وفعاليتها أمام المجتمع الدولي.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، وأؤكد لكم بالطبع دعم السويد الكامل

خلال هذا الشهر. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر بوليفيا على رئاستها الناجحة الشهر الماضي. إننا نشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على حضورها مرة أخرى وعلى إحاطتها الإعلامية إلى مجلس الأمن اليوم.

إن المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور لا غنى عنه في تحقيق العدالة والمساءلة الدوليتين. وفي الوقت الذي تتعرض فيه المحكمة والنظام الدولي القائم على القواعد ذاته لضغوط متزايدة، فإن تجديد الدعم للمحكمة الجنائية الدولية أمر بالغ الأهمية. ويجب علينا جميعا احترام نزاهة المحكمة الجنائية الدولية؛ وعدم القيام بذلك يقوض التزامنا بإنهاء الإفلات من العقاب عن الجرائم الوحشية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير بموجب مبدأ التكامل: أي أنها لا تضطلع بعملها إلا عندما تكون السلطات القضائية الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة وإجراء محاكمات بشأنها. لذلك، يجب على المجلس أن يتخذ تدابير فعالة وحسنة التوقيت لتمكين المحكمة من الاضطلاع بولايتها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الحالة في ليبيا، حيث لا يزال المشتبه بهم فارين بالرغم من أوامر الاعتقال الصادرة ضدهم.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن تصاعد العنف والإصابات بين المدنيين حول طرابلس ودرنة. إن الإخلاء القسري لسكان تاورغاء واختطاف العسكريين وأهداف المجتمع المدني والأهداف السياسية والأجنبية يثيران قلقًا كبيراً أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاملة المهاجرين الدوليين العابرين، بما في ذلك تقارير أعمال القتل والعنف الجنسي والتعذيب المرتكبة في مراكز الاحتجاز، تثير القلق بشكل خاص. ويجب التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ونكرر مرة أخرى دعمنا القوي لمكتب المدعية العامة، ونثني على التزامها الثابت بتحقيق العدالة لضحايا الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ليبيا. وبالرغم من استمرار تقلب الحالة الأمنية في الميدان، واصل مكتب المدعية العامة الاضطلاع بمهمته الهامة بعزم وإصرار. ويسعدنا أن نرى إدراج المنظور الجنساني في التقرير، بما يتماشى مع ورقة سياسات المكتب العامة بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

كما أننا نقدر الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة ومكتب المدعي العام الليبي. والجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المجتمع المدني، في غاية الأهمية كذلك. ونحن ممتنون لالتزامها الثابت بالعمل ودعم قطاع العدالة في ليبيا، بالرغم من الظروف القاسية.

ويؤسفنا أن سبع سنوات قد انقضت منذ إصدار مذكرة اعتقال ضد سيف الإسلام القذافي، لكنه لا يزال حرا طليقا. كما نأسف لأن أمري الاعتقال الصادرين ضد الورفلي والتهامي لا يزالان كذلك ينتظران التنفيذ منذ إحاطتنا الإعلامية السابقة بشأن هذه المسألة في أيار/مايو (انظر S/PV.8250). والتقارير عن عمليات الإعدام على يد الورفلي في مناسبات متعددة، التي ربما ترقى إلى مستوى جرائم الحرب تبعث على القلق العميق.

ونؤيد مناشدة المدعية العامة ليبيا التعاون مع مكتب المدعية العامة واعتقال وتسليم جميع المتهمين فورا إلى المحكمة. ونشدد على أن التعاون مع مكتب المدعي العام الليبي والسلطات الليبية والدول الأطراف والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والكيانات الأخرى ذات الصلة أمر بالغ الأهمية في مساعدة مكتب المدعية العامة على الوفاء بولايته.

إن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية جزء أساسي من تدابير أوسع نطاقا للمجلس بشأن ليبيا، بما في ذلك الجزاءات. ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

بشأن ليبيا ورئيسها حاليا في بعثة إلى ليبيا وسنتلقى إحاطة في المجلس بشأن ما خلصت إليه البعثة الأسبوع المقبل. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس تناول الحالة بصورة شاملة. ويمثل تحقيق المساءلة وتعزيز سيادة القانون، حيث تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور هام، عنصرا أساسيا من عناصر الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في ليبيا. والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لذلك يستحق دعم المجلس التام.

وأخيرا، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر خالص تقدير السويد للمحكمة والمسؤولين في جميع الأجهزة. وعملهم يواصل تقديم مساهمة كبيرة في مساءلة الجناة وتحقيق العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة التي تحظى بأهمية دولية. كما نعرب عن امتناننا لمملكة هولندا بصفتها الدولة المضيفة للمحكمة.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى بوليفيا على قيادتها لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأتمنى لكم، السيد الرئيس، ولفريقكم كل التوفيق خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر؛ ويمكنكم أن تعولوا على كامل دعم الوفد الهولندي.

بالنيابة عن مملكة هولندا، أود أن أعرب عن خالص الشكر إلى المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية الشاملة وتقريرها السادس عشر عن الحالة في ليبيا. تظل مملكة هولندا مؤيدا قويا للمحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أركز على ثلاثة جوانب هامة: نظام روما الأساسي والتعاون الدولي والمساءلة.

وكما ذكر آخرون، يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء نظام روما الأساسي. ولم نقم بإنشاء أول محكمة جنائية دولية دائمة قبل ٢٠ عاما، بل وضعنا نظام روما الأساسي. وقد اضطلعت الدول الأطراف بالمسؤولية عن إنهاء الإفلات من العقاب ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية على الصعيد الوطني. ولا تتدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا حينما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في ذلك.

وقد اتخذ المجلس بالإجماع في عام ٢٠١١ قرارا بإحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم.

ونثني على المدعية العامة بنسودة على التزامها الثابت بإنفاذ العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في ليبيا منذ عام ٢٠١١.

وإلى اليوم، تدعو الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان المتقلبة في ليبيا إلى القلق للغاية. فما برح المدنيون يرزحون تحت وطأة النزاع المستمر. كما أن حالة المشردين داخليا والمهاجرين تدعو إلى القلق بوجه خاص. وغالبا ما تكون المدعية العامة بمثابة الأمل الوحيد للضحايا في كفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة. لكنها لا تستطيع القيام بذلك وحدها.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي عن التعاون الدولي. إن تعاون الدول الأعضاء في المجلس ومساعدتها أمر أساسي بالنسبة لمكتب المدعية العامة للوفاء بولايتها. ونرحب بالتعاون الناجح بين مكتب المدعي العام الليبي ومكتب المدعية العامة، ونحث جميع الدول، بما في ذلك السلطات الليبية، على التعاون مع المحكمة، واعتقال، وتسليم جميع من صدرت ضدهم أوامر بإلقاء القبض عليهم. ونشجع أيضا السلطات الليبية على ضمان استمرار النظر في القضية المحلية ضد عبد الله السنوسي دون تأخير لا مبرر له. وفي هذا الصدد، نشيد بالبيان الذي أدلى به ممثل ليبيا يوم الاثنين في الجمعية العامة (انظر A/73/PV.27) الذي قال فيه إن ليبيا ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب.

بيد أنه بسبب الحالة الأمنية كثيرا ما تتأخر العدالة على الصعيد الوطني. وإلى أن يتسنى للسلطات الليبية محاكمة جميع الجرائم الدولية على الصعيد الوطني، يجب أن تكفل المحكمة الجنائية الدولية المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا.

تلك هي الولاية التي عهد بها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية منذ سنوات عديدة، وهي ما يجب على المجلس أن يساعد المحكمة الجنائية الدولية على تحقيقه. إني أسمع انتقادات بأن التحقيق لا يتقدم بالسرعة الكافية. ولكن عندما يقدم المجلس الإحالات، ينبغي أن نواصل العمل معا لمتابعة تنفيذها، وينبغي أن نساعد المحكمة الجنائية الدولية على تحقيق أهدافها.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، وهي عن المساءلة، نرحب بجهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في ما إذا كانت الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين تقع ضمن اختصاصها، ونحرص على أن نرى تقدما يتحقق في هذا المجال. ونعرب عن عميق الأسف لأن السيد الورفلي وغيره من المشتبه فيهم لم يتم القبض عليهم وإرسالهم إلى لاهاي، ولا سيما بالنظر إلى جرائم القتل الأخيرة التي يُزعم أن السيد الورفلي قد ارتكبها، مما يدل على أن الافتقار إلى المساءلة يشجع على تكرار الجرائم. فبدون خوف من العقاب، سيشعر مرتكبو تلك الأفعال بأنهم أحرار في ارتكاب المزيد من الجرائم. ونشعر بالانزعاج الشديد إزاء ما تردد عن الإفراج عن السيد الورفلي بعد يوم واحد فقط من احتجازه. وكونه لا يزال طليقا يظهر عدم الاكتراث التام بالمجلس والمجتمع الدولي برمته.

وتقف مملكة هولندا بحزم إلى جانب المدعية العامة بنسودة في كفاحها وكفاحنا ضد الإفلات من العقاب. ولكن فقط عندما نلتزم نحن جميعا التزاما تاما بذلك الهدف سيمكننا جعل المساءلة أمرا واقعا في ليبيا وفي جميع أنحاء العالم.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي جمهورية الصين الشعبية رئاسة المجلس. ونتمنى لكم كل النجاح، ونتعهد لكم بدعمنا الكامل. ويود وفد بلدي مرة أخرى أن يشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على عملها الشجاع وعلى تقريرها السادس عشر، الذي قامت بعرضه لنا اليوم على نحو ممتاز.

وللتركيز على المسألة المعروضة علينا، يجب أن ندرك أنه ليس من السهل معالجة المسائل المعقدة التي نتناولها اليوم، ولا سيما بالنظر إلى الحالة الراهنة في ليبيا، البلد الذي يمر بأوقات رهيبة على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفي المجالات التي لا تزال الحالة الأمنية فيها شديدة التقلب، كما يعلم الجميع، بسبب بروز وتأثير العشرات من الميليشيات والجماعات المسلحة التي تسيطر عمليا، على جزء كبير من البلد. ونرى أن ذلك هو إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض إجراء تحقيق يهدف إلى توضيح الوقائع المحددة في أي ميدان من الميادين، كما هو الحال الآن مع مكتب المدعية العامة. وهذا يدل على خطورة الحالة الراهنة والقيود القائمة، سواء تلك التي ذكرتها، أو ما يخص الحكومة الليبية، التي نشجعها على مواصلة التعاون قدر الإمكان مع مكتب المدعية العامة، بالرغم من تلك القيود.

ومع أخذ كل هذا بعين الاعتبار، نعتقد أن المشكلة أكبر من ذلك. فلا يزال شيوع الإفلات من العقاب، والعدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والجرائم الخطيرة المتعددة الأبعاد على نحو ما أحاطتنا به علما المدعية العامة بنسودة للتو – مثل القتل، والعنف الجنسي والاتجار بالبشر وتعذيب المهاجرين والابتزاز بكل أنواعه – يشكل مصدرا للقلق. ولهذا السبب، قد يكون من الضروري محاولة وضع استراتيجية جديدة وتركيز الجهود على تحديد كيفية الحد من وجود ونفوذ الجماعات والميليشيات المسلحة في هذه العملية ضمن إطار قانوني مناسب، بما في ذلك تدابير الدعم والتعاون مع الحكومة الليبية في مقاضاة مرتكبي أخطر الجرائم وكفالة أكبر قدر ممكن من الفعالية والمساءلة القوية، دون أن ننسى أن تلك التدابير يجب أن تكون محايدة وأن تُطبق على قدم المساواة، بصرف النظر عمن يرتكب الجريمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري المحافظة على التعاون الدقيق والموضوعي والشفاف بين الدول والمنظمات الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية والمجلس، بهدف السعي إلى التوصل إلى حلول حقيقية من شأنها أن تساعد على وضع حد لهذا النوع من الحالات، وتنحية أي مصالح أوإجراءات إنفرادية، جانبا. وكل ذلك يجب أن يتم في إطار احترام السيادة والسلامة الإقليمية لليبيا، فضلا عن قوانينها ولوائحها الداخلية وقواعدها الجمركية، التي ينبغي بدورها أن تضمن العدالة في إطار احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وفي هذا السياق، واستنادا إلى تقييمنا وتقرير المدعية العامة بنسودة، فإن من الواضح أن المؤسسات القضائية في البلد تشعر بعدم القدرة على احتجاز ومحاكمة السيد سيف الإسلام القذافي، والسيد عبد الله السنوسي والسيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي، من بين أمور أخرى. ولذلك يجب على المحكمة الجنائية الدولية العمل بشكل وثيق مع الحكومة الليبية من أجل تيسير عمل المدعية العامة. كما يجب أن نواصل بذل الجهود الرامية إلى إنشاء آليات من شأنها استعادة السلام والاستقرار في ليبيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالتمديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي الختام، تعتقد غينيا الاستوائية أنه في ضوء الصعوبات التي يواجهها مكتب المدعية العامة في الاضطلاع بالتحقيقات، فكل ما يمكننا القيام به هو أن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها والمجموعة الواسعة النطاق من الأنشطة التي يضطلع بها، والطلبات التي يقدمها التماسا للتعاون الفعال. ولهذا السبب، نطلب من المجلس أن يأخذ توصياته في الاعتبار وأن يتخذ الإجراءات اللازمة وفقا لذلك.

ومرة أخرى، أتمنى للمدعية العامة بنسودة كل النجاح في المهمة الموكلة إليها وأشيد بشجاعتها في مهمتها المعقدة وبتفانيها في العمل في سياق النزاع الشرس الذي تغرق فيه ليبيا.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأؤكد لكم أنكم ستجدون دوما الدعم والمساعدة بشكل كامل من جانب الاتحاد الروسي.

وأود أيضا أن أهنئ بوليفيا بمناسبة اختتام رئاستها للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

أود أولاً أن أقول بضع كلمات بشأن الحالة في ليبيا بشكل عام. للأسف، لا توجد دلائل على أن الحالة تتحسن. فالبلد مقسم إلى مناطق نفوذ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على توحيده. ومن المؤسف أن مختلف الجهات الفاعلة الخارجية لا زالت تضع مصالحها الخاصة في ليبيا فوق الهدف المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية.

ونحيط علما بالتقرير السادس عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في الملف الليبي، على الرغم من أننا للأسف لم نر أي معلومات بشأن التحقيق في حد ذاته – أي بشأن التقدم المحرز في التحقيق. وقد تكلمنا مرارا وتكرارا بشأن النهج الانتقائي للمحكمة الجنائية الدولية تجاه هذه المسألة، والتقرير هو تأكيد آخر على ذلك. فعلى سبيل المثال، يشير التقرير إلى تصاعد العنف مؤخرا في طرابلس حيث قُتل فيه مدنيون، ومع ذلك فإنه يسجل ببساطة ما حدث. ولم تتم تسمية جماعة مسلحة بعينها وتحميلها المسؤولية عن اندلاع هذه الأعمال العدائية الخطيرة. ولسبب ما، لم تهتم المدعية العام كذلك بالتحقيق في الحادث الذي قام فيه إرهابيون بتفجير سيارتين بالقرب من مسجد مزدحم. ويتناول كل تقرير متعاقب باستفاضة الأنباء المتعلقة بنشاط الجيش الوطني الليبي في درنة.

وبطبيعة الحال، فإن الاهتمام بجوانب مسألة الهجرة في سياق الحالة في ليبيا أمرٌ مفهوم. ولكن ثمة تحيزا فيما يتعلق برأي المحكمة الجنائية الدولية في هذه المشاكل. ونود أن نشير

إلى أن المنظمات الإجرامية المترسخة في بلدان المقصد حيث يتجه المهاجرون، ولا سيما في أوروبا، هي التي تزداد ثراء من جراء الأعمال غير المشروعة لنقل أولئك المهاجرين، في حين لا توجد، لسبب ما، أي إشارة إلى هذا الجانب الهام في تقرير المدعية العامة.

وفي الفقرة ٢٥ من التقرير، الذي قرأناه بعناية، لاحظنا تقييما معقولا واحدا، وهو أن إحالة المجلس للحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية قد لا يكون ناجحا. وفي هذا الصدد – وكما تكلمنا عن ذلك في الجلسة السابقة (انظر S/PV.8250)– فإن وفد بلدنا عازم تماما على تزويد الأعضاء بكل مساعدة في ضمان ألا يكرر المجلس هذه التجربة المؤسفة. ومن حيث المبدأ، بالتالي، ونظرا للسمعة المهزوزة بشكل ملحوظ للمحكمة في نظر العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما تشهد عليه المناقشة التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/73/PV.27)– وكما أشار زميلي، ممثل هولندا، عن حق عندما قال إن التحقيقات ''ليست سريعة بما فيه الكفاية''، فإننا نعتقد أن بوسعنا، بل ينبغي لنا، أن ننظر في تغيير تواتر تنظيم الإحاطات الإعلامية المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية إلى المجلس.

السيد أبيبي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك من تكلموا قبلي في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. كما نعرب عن تقديرنا العميق لوفد بوليفيا على قيادته المقتدرة لأعمال المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها وعلى إحاطتها الإعلامية أمام مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في ليبيا. ويشكل استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإرهابيون تهديدا خطيرا لاستقرار البلد وأمنه. إذ تتواصل بلا هوادة عملياتُ الاختطاف والتعذيب والتشريد وقتل المدنيين وإصابتهم والاحتجاز التعسفي، والاتجار بالبشر. وأعمال الإجرام تتزايد، ومستوى الفوضى التي تجتاح البلد أمر مقلق للغاية. ووفقا لما جاء في البيان الصادر أمس عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن استخدام القوة والترهيب ضد المؤسسات الخاصة والعامة أمر يبعث على القلق أيضا.

وللأسف، فإن الشعب الليبي، لا سيما الفئات الأضعف، مثل النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين، هم من يعانون معاناة هائلة في الأزمة الجارية. ويجب التصدي للحالة الراهنة الخطيرة على وجه السرعة. وهذا هو السبب في أننا نتفق تماما مع وجهة نظر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، الذي أكد في عدد من المناسبات، بما في ذلك في آخر إحاطة إعلامية قدمها للمجلس (انظر S/PV.8341)، أن الوضع القائم في ليبيا أمر لا يمكن أن يستمر.

وندين جميع الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الهجمات التي وقعت مؤخرا في جنوب ليبيا ووسطها. وتجب مساءلة كل الذين يواصلون ارتكاب هذه الانتهاكات. ومن الأهمية بمكان مكافحة انتشار الشعور بالإفلات من العقاب في ليبيا من خلال الآليات القانونية الملائمة، مع احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة أن يكون ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية هو مسؤولية جميع الأطراف في ليبيا. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم بناء قدرة المؤسسات الحكومية الليبية وتعزيزها، ولا سيما السلطة القضائية وهيئات إنفاذ القانون، من أجل كفالة سيادة القانون. كما ينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم يرتكز إلى استراتيجية منسقة طويلة الأمد لبناء مؤسسات الدولة بغية تعزيز بيئة من الأمن والاستقرار.

ولا يمكن إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والواسعة النطاق على نحو مستدام إلا حينما تتوصل جميع الأطراف الفاعلة السياسية الليبية إلى حل سياسي دائم للأزمة التي طال أمدها. كما أن عملية توحيد مؤسسات الدولة لا تزال مهمة للغاية. وفي هذا الصدد، يجب حث جميع الجهات الفاعلة الليبية على العمل بشكل بناء من أجل إحراز تقدم ملموس في معالجة العقبات التي تعترض التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على موقفنا المتمثل في أن الحوار السياسي الشامل الذي يقوده الليبيون ويمسكون بزمامه، بتيسير من الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى انتقال ناجح وموثوق في ليبيا. وسنواصل دعم المساعي الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص سلامة لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة الليبية أن تتعاون معه بشكل بناء. وينبغي أن يواصل المجلس دعم جهوده.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

بادئ ذي بدء، أشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها الإعلامية اليوم.

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء تطور الحالة في ليبيا. ونحن نؤيد جميع الجهود المؤدية إلى استقرار الحالة في ليبيا، ونشجع التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الليبية ومكافحة الإرهاب. إننا نؤيد الأمم المتحدة في مواصلة تنفيذ خطة العمل ذات الصلة من خلال تكثيف جهود الوساطة التي تبذلها. وتدعم الصين بقوة الشعب الليبي من أجل الحفاظ على وحدتهم الوطنية وسلامة الدولة. ويحدونا الأمل في أن يلتزم جميع الأطراف في ليبيا بعملية تسوية سياسية يقودها الليبيون أنفسهم ويمسكون بزمامها، وأن يعملوا على تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار والمفاوضات وبناء الثقة المتبادلة وإيجاد حل يراعي مصالح جميع الأطراف والدفع باتجاه المصالحة الوطنية واستعادة حكم الدولة، بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا في أقرب وقت ممكن.

على المجتمع الدولي أن يحترم استقلال ليبيا، ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وينبغي أن يواصل تقديم دعمه ومساعدته إليها.

وموقف الصين بشأن المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد فارس (ليبيا): أود في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة بمناسبة ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يطيب لي أن أشكر صاحبة السعادة فاتو بنسودة، المدعية العامية للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها.

إننا نجتمع اليوم من أجل هدف واحد ألا وهو مكافحة الإفلات من العقاب. وقد أوجد ميثاق روما نظاماً حديثاً بين نظامي المحاكمة الوطنية والمحاكمة الدولية ويرمي إلى البحث في أكثر الجرائم بشاعة وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وظهر مفهوم الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية لتأطير العلاقة بين القضاء الجنائي الدولي والقضاء الداخلي، الذي مفاده أن تكون المحكمة الجنائية الدولية مكملة للهيئات القضائية الجنائية الوطنية، ومن هنا تعاونت ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية في هذه المرحلة لتحقيق العدالة بالرغم من أن ليبيا ليست طرفاً في ميثاق روما. مع التأكيد على مبدأ سيادة الدولة في تطبيق قوانينها المحلية على الجرائم التي ترتكب على أراضيها.

وفي الوقت الذي نعي فيه تماماً أن هناك بعض التأخير في ملاحقة ومحاكمة المتهمين، نؤكد على أن هذا التأخير لا يعني عدم رغبة القضاء الوطني في محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم، وإنما هو تأخير فرضته الظروف الأمنية التي تشهدها ليبيا، وهي

ظروف عادة ما تمر بها دول تشهد نزاعات. كما أن قضاءنا الوطني باشر فعلياً محاكمة العديد من المتهمين، بل صدرت أحكام قضائية بمعاقبة بعض منهم وتبرئة آخرين.

وهنا نؤكد على أن قدرة القضاء الوطني على الإيفاء بالتزاماته بتحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون، تتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي لمساعدة السلطات الليبية في الخروج من الأزمة الأمنية التي تشهدها البلاد بالتوازي مع الجهود المبذولة لتوحيد المؤسسات وإنجاح العملية السياسية. وذلك من خلال التالي: أولاً، تقديم الدعم اللازم لهيئات إنفاذ القانون بما يمكّنها من القيام بدورها في تعزيز الأمن والاستقرار. ثانيا، القضاء على العوامل والظروف التي تنشأ في ظلها الانتهاكات والجرائم. ثالثا، مصادرة الأدوات التي تُستغل وتُستعمل في ارتكاب الجرائم وخاصة الأسلحة. رابعا، القضاء على الجماعات الإرهابية والمجموعات الخارجة عن القانون.

وختاماً، نجدد التأكيد على أن السلطات الليبية ملتزمة وحريصة على معاقبة مرتكبي الجرائم ومكافحة الإفلات من العقاب وفقاً لمبدأ إقليمية تطبيق القواعد القانونية الذي يعكس يد القانون. فالقضاء اللّيبي مستقل ونزيه وقادر على تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية بما يضمن حماية حقوق الضحايا وعدم الإفلات من العقاب.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.